النزاهة ترصد هدراً ببناء دور للشركة العامة لتنفيذ مشاريع النقل والمواصلات في المثنى

كشفت هيئة النزاهة الاتحاديّة، اليوم الخميس، عن هدر في المال العام يصل إلى خمسة مليارات دينارٍ في عقد إنشاء دور سكنيّة لمصلحة الشركة العامة لتنفيذ مشاريع النقل التابعة إلى وزارة النقل.

وقال مكتب الإعلام والاتصال الحكومي في الهيئة في بيان مقتضب تلقته المطلع: إن "فريق عمل مكتب تحقيق السماوة كشف- بعد التحرّي والتدقيق- وجود هدرٍ في المال العام بمشروع إنشاء (٣٤) داراً لمعمل العوارض الكونكريتيّة في السماوة البالغة قيمته (٤,٩٩٥,٨٦٦,٧٥٠) أربعة مليارات دينار"، مُبيّناً، أن "الشركة العامّة لتنفيذ مشاريع النقل أحالت مشروع إنشاء الدور ثلاث مرّات لشركاتٍ مُختلفة؛ نتيجة سوء التنفيذ، ممّا يدلّ على عدم الدقة في الاختيار، كما تمّ تنظيم ملحق عقد لإكمال الأعمال المُتبقّية وبمبلغ (١٦٨,٠٦٧,٠٠٠) مئة وثمانية وستين مليون دينار".
وأشار إلى، "عدم وجود جدوى اقتصاديّـةٍ من إنشاء الدور حيث لم يتم استغلال الدور حتى الآن؛ ممّا أدّى إلى تعرضها للاندثار بنسبة (١٠%- ٣٠%) بحسب التقرير الفنيّ للخبير الاستشاريّ"، مُنبّهاً إلى، أن "كتاب الشركة العامّة لتنفيذ مشاريع النقل والمواصلات الذي بيّن عدم إمكانية إشغال تلك الدور من قبل المُنتسبين أو الاستفادة منها بأيّ أسلوبٍ آخر (استثمار أو تأجير)؛ لعدم وجود كادر

من الشركة، لافتاً إلى صدور قرار قاضي التحقيق المُختصّ المتضمن مفاتحة وزارة النقل لتدوين أقوال المُمثل القانوني للوزارة وإجراء التحقيق الإداري".

وأضاف، أن " الفريق، الذي انتقل إلى مُديريّة بلديّة السماوة، تمكّن من ضبط مُخالفاتٍ في منح عقار كعقد مساطحةٍ لمُدّة (٢٥) عاماً لمستثمرين؛ لغرض إنشاء محطة تعبئة وقودٍ بمبلغٍ قدره (١,١٠٦,٩٨٥,٠٠٠) مليار دينار، وببدل إيجارٍ سنويٍّ بلغ (١١,٠٠٠,٠٠٠) أحد عشر مليون دينار"، مُوضحا، أن "المساطح قام بتشييد المحطة خلافاً للقانون إذ لم يتم استحصال المُوافقات الأوليّة من قبل شركة توزيع المُنتجات النفطيّة في المُثنى، إضافة إلى أن مكان تشييد المحطة يقع أمام محطة السماوة الحكوميّة؛ الأمر الذي يُؤثّر في مبيعات المحطة الحكومية، مشيراً إلى ضبط الأوليات الخاصّة بالقضيّتين، استناداً إلى أحكام المادة (١٥/أولاً) من قانون هيئة النزاهة الاتحاديّة رقم (٣٠ لسنة ٢٠١١) المُعدّل".